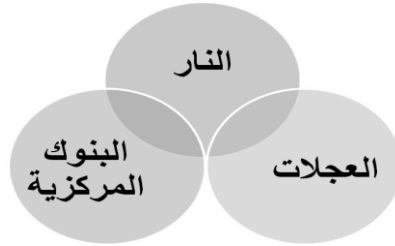


## إشكالية التوازن الاقتصادي بين السياسة النقدية والسياسة المالية النموذج الجزائري (1990 — 2009)

د/ عبد الرحمان تومي

من الكلام المأثور:

منذ بدأ الخليفة وإلى الآن سجلت البشرية ثلاثة اختراعات:



وأن ما يبعث على الانبهار حقا ، هو أن البشرية فاطبة تسعى لجمع أكبر قدر من النقود، مع علمها أن النقود لا تحمل قيمة لذاتها.

كما أن تاريخ البشرية الاقتصادي أتبث بأن كل المشاكل الاقتصادية الملحة سببها أزمات في إدارة النقود والمال.

نريد الإجابة على سؤال محدد:

هل استطاعت كل من السياستين النقدية و المالية إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني؟.

السياسة النقدية

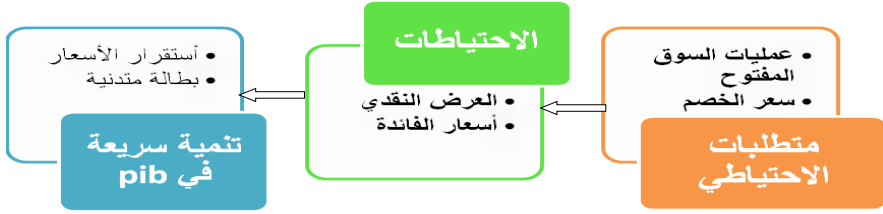
أفكار مهمة:

01 - العرض النقدي له تأثير على: المخرجات ، العمالة ، الأسعار، من هنا تأتي أهمية

البنك المركزي في استخدام سيطرته على العرض النقدي لتنشيط الاقتصاد حينما يتباطأ النمو، أو كبح الاقتصاد حينما تبدأ الأسعار في التصاعد.

02 – حينما تدار النقود بطريقة جيدة ، يمكن للمخرجات أن تنمو بشكل سلس مع استقرار في الأسعار.

03 – إذا كان النظام النقدي يعاني من مشاكل ، حينها يمكن للنقود :



التضخم

○ أن تتنامى بسرعة ←

الركود

○ أو تنقلص بحدة ←

ضوابط السياسة النقدية:

المصدر: من إنجاز الباحث:

هذا الشكل يبين لنا من اليمين إلى اليسار:

الأدوات التي يستعملها البنك المركزي.

الأهداف الوسيطة (المتغيرات).

الغايات النهائية، وهي كما ترى أهداف في غاية الأهمية.

مثال:

انخفاض الاحتياطي عند البنوك التجارية ← انخفاض كمية العملة  
رفع الفائدة ← انخفاض الاستثمار والاستهلاك وصافي الصادرات  
انخفاض الطلب الإجمالي ← انخفاض PIR والأسعار ← ارتفاع البطالة .

تعريف السياسة النقدية:

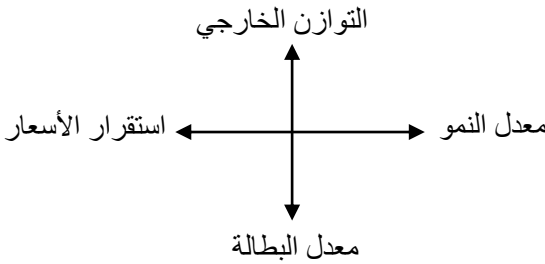
هي مجموعة من الآليات والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية بطريقة مباشرة أو غير

مباشرة.

الغرض منها: التأثير على عرض النقود، الاحتياطات، سعر الفائدة. لتحقيق هدف واحد، عادة ما يطلق عليه ب: الاستقرار أو التوازن الاقتصادي، ويفسر هذا الأخير على أنه مجموعة الأهداف النهائية للسياسة النقدية وهي:

01 - العمالة الكاملة 02 - معدل نمو اقتصادي مرتفع 03 - استقرار المستوى العام للأسعار 04 - تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

المربع السحري للسياسة النقدية



السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة:

**أما في الدول المتقدمة:** لا التحليل الكلاسيكي ولا النظرية الكينزية ولا المدرسة النقدية المعاصرة أولت اهتمامها لدراسة أوضاع اقتصاديات البلدان المتخلفة، فهي تتركز الآن على استقرار مستوى الأسعار، والتدخل لضبط أسعار صرف العملات.

**بينما في البلدان المتخلفة:** هي أقل فاعلية بسبب الاختلالات الهيكلية، ناهيك عن ارتباطها بالاقتصاديات الدولية، مما يجعلها عرضة للتقلبات المالية والنقدية التي يمر بها العالم من حين إلى آخر.

أهم ما تتميز به:

01 - نقص وضيق نطاق الأسواق المالية والنقدية.

02 - ضعف تأثير البنك المركزي على البنوك التجارية.

03 - تميل البنوك التجارية أكثر إلى التمويل قصير الأجل (التجارة).

04 - ضعف الادخار المصرفي.

- 05 - عدم استقرار المناخ السياسي.
- 06 - الاعتماد على التمويل التضخمي ( التمويل بالعجز).
- 07 - تركيز الدخل والعمالة على الإنتاج الأولي ( المواد الأولية) مما يعرض اقتصادياتها إلى هزات عنيفة نتيجة تقلب الطلب العالمي.
- 08 - التداول النقدي معظمه نقود مادية ( خاصة الورقية)، بدل النقود المصرفية ( النقود الكتابية) التي لا تزال ضعيفة في تسوية المدفوعات . وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى ثقافة الاكتناز، وقلة انتشار فروع البنوك على مستوى ربوع الوطن.
- السياسة المالية:

هي الطريقة التي تنتهجها الحكومة في تشكيل فرض الضرائب، والقروض العامة لاستعمالهما في الإنفاق العام، قصد المساعدة في تخفيف التذبذب الاقتصادي، والمساهمة في صيانة التنمية، وبناء اقتصاد يتصف بعمالة عالية، متحررا من التضخم العالي، أو المتقلب.

### السؤال: من الذي يترجم السياسة المالية ؟

هي الموازنة العامة ( ميزانية الدولة السنوية ) التي تقوم بثلاثة وظائف اقتصادية في غاية الأهمية:

- 01 - أداة بواسطتها يتم تقسيم الناتج الداخلي الخام (PIB) بين الاستهلاك والاستثمار بشقيه العام ولخاص.
- 02 - من خلال الإنفاق المباشر والحوافز الضريبية غير المباشرة يمكن للميزانية أن تؤثر على ما هو معروف من مدخلات مثل: اليد العاملة، رأس المال والإنتاج في قطاعات معينة.
- 03 - دور الميزانية في التأثير على الأهداف الاقتصادية الكلية.

استقرار (توازن) الاقتصاد الكلي بحقه النظام الضريبي حين تزداد المقبوضات من

## الضريبة في أوقات التضخم، وتهبط في أوقات الركود.

محددات صياغة السياسة المالية:

01 - توفر جهاز مصرفي قادر على تطبيق السياسة النقدية التي تخدم السياسة المالية.

02 - الاستفادة من التقدم العلمي وتسخيرها في خدمة المؤسسات العامة.

03 - درجة وعي المجتمع تجاه الضريبة ، مع وجود جهاز إداري كفي.

04 - وجود سوق مالي يساعد على فعالية السياستين النقدية والمالية

أهداف السياسة المالية:

01 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال توظيف السياسة الضريبية، الإنفاق العام،

القروض العامة.

02 - تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال النفقات العامة في تمويل التنمية، كالزيادة في

حجم الاستهلاك العائلي، وتشجيع الاستثمار ( ارتفاع الطلب الكلي).

03 - تحقيق العمالة الكاملة: من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب، حيث

تعمل على زيادة الطلب الكلي، وبالتالي إنعاش الاستثمار الذي بدوره يقلل من حدة البطالة.

04 - التوزيع العادل للمداخيل : حيث تساهم - على سبيل المثال الضرائب التصاعدية

على ذوي المداخيل المرتفعة ، وإعفاء الشرائح الاجتماعية الهشة - في التقليل من حجم

الفوارق ، وكذا التحويلات الاجتماعية المتعلقة بالمساعدة في اقتناء سكن أو إنشاء مؤسسة ...

الخ.

السياسة المالية في البلدان المتخلفة:

01 - الافتقار إلى جهاز مالي كفي قادر على تقدير النفقات العامة ، وتحديد الإيرادات

العامة ، انسجاماً مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد.

02 - اختلاط الاعتبارات العلمية بالشخصية في إعداد الميزانية العامة ، وهذا يؤثر

مباشرة على تقدير الإيرادات والنفقات.

03 - ضعف جهاز ، أو أجهزة الرقابة التقليدية على المال العام.

التوازن الاقتصادي : سياسات التنمية والاستقرار

مهمة تحقيق الاستقرار الاقتصادي تتطلب إبقاء الاقتصاد على مسار العمالة العالية ، ومنعه من أن يبتعد كثيرا عن ذلك ، سواء بالارتفاع أو الانخفاض ، لأن في إحداهما يكمن التضخم ، وفي الآخر يكمن الركود ، وسياسة مالية ونقدية مرنة وواعية ستمكن من الحفاظ على المسار الوسط.

الرئيس " جون كينيدي " 1962

الإنتاجية ليست كل شيء ، إلا أنها على المدى الطويل كل شيء تقريبا.

إدارة الطلب:

إن أهم ما يفكر فيه صانع السياسة الاقتصادية ( رئيس الدولة أو محافظ البنك المركزي ) هو حالة الاقتصاد ككل ، وضرورة التكيف مع الطلب الإجمالي.

01 - افرض أن الاقتصاد يعاني من حالة ركود . على السياستين المالية والنقدية التدخل بسرعة لتنشيط الاقتصاد واستعادة عافيته.

02 - افرض أن الاقتصاد يتهدهد التضخم . على السياستين المالية والنقدية التدخل لإبطاء الاقتصاد وإخماد نيران التضخم.

العمل على وضع الطلب الإجمالي عند المستوى المرغوب فيه.

تحليل:

معناه:

المثال الأول: ركود اقتصادي حاد ←

←

معناه:

طلب إجمالي أقل مقارنة بالمخرجات الممكنة  
اقتصاد متعثر.

ماذا يترتب على الحكومة القيام به؟

01 - زيادة نمو العرض النقدي.

02 - أو زيادة عجز الميزانية الهيكلية.

03 - أو كلاهما معا.

وهي كما ترى محرضات نقدية ومالية ، سوف يستجيب لها الاقتصاد لا محالة، وبالتالي:  
نمو المخرجات والنقود يزيد، حين نشهد انخفاض في البطالة.

المثال الثاني:

تضخم نقدي يندر بانفجار في الأسعار ← معناه: طلب إجمالي أعلى  
من المخرجات ← معناه: اقتصاد متعثر

ماذا يجب على الحكومة فعله؟.

01 - التقليل من العرض النقدي من طرف البنك المركزي، مثل:

• رفع الاحتياطي، • رفع سعر الفائدة، • طرح سندات الخزينة.

02 - رفع معدل الضرائب، وتقليل الإنفاق العمومي.

لتحقيق توازن اقتصادي مقبول، يلجأ البلد إلى خليط من السياستين النقدية  
والمالية، التي تضمن معدل تنمية مستمر، بأقل نسبة في البطالة والتضخم. وهذا  
يعني تحقيق أربعة أهداف كلية:

01 - توازن في سوق العمل.

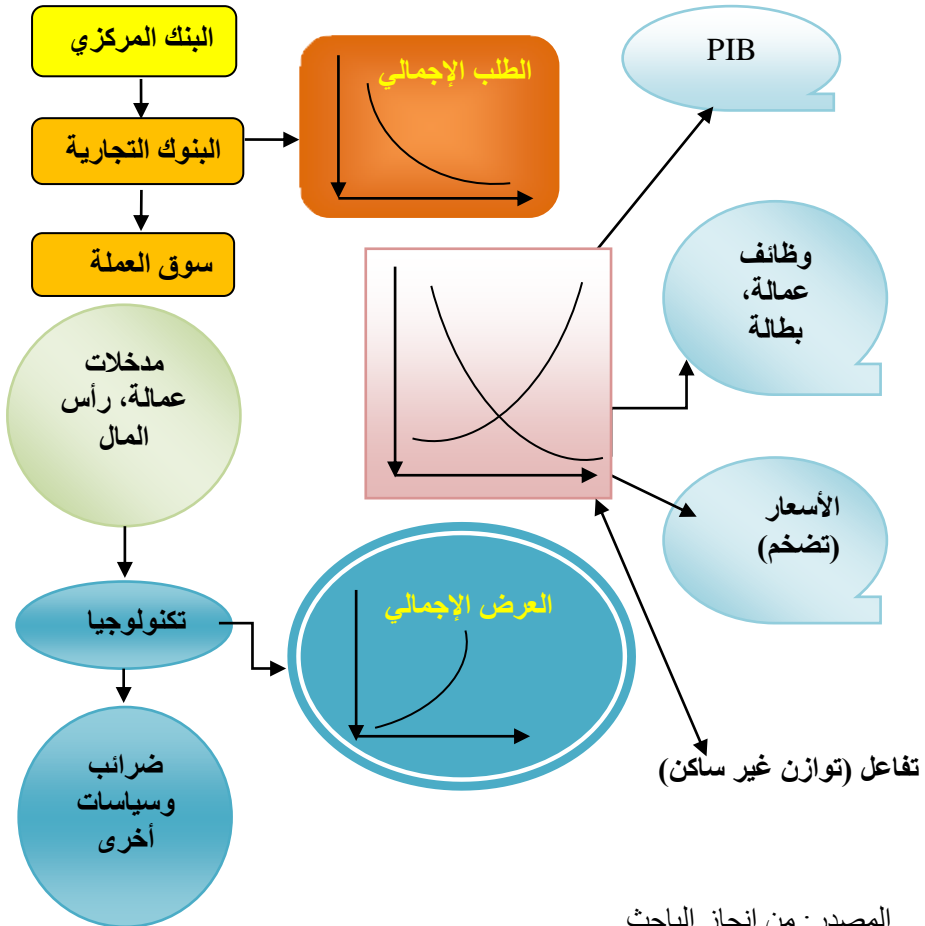
02 - توازن في سوق السلع والخدمات.

03 - توازن في السوق النقدي.

04 - توازن مالي ( معالجة كل من العجز ، والدين العمومي).

الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي:

أسعار الفائدة وتوفير القروض:



المصدر: من إنجاز الباحث

على من نراهن؟



نريد تحقيق معدلات عالية ومتنامية من مستويات المعيشة. على هذا الأساس فإن المستوى الحالي للدخل الحقيقي يعكس رصيد الانتاجية للسنوات الماضية ، وهذا ما يمكننا من قياس مدى نجاح ماضينا في مجال التنمية عن طريق دراسة الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

### خلاصة:

يمكن حصر أوجه الشبه والاختلاف بين السياستين في النقاط التالية:

- 01 - تؤثر السياسة المالية على المداخيل وعلى الإنفاق (الطلب الكلي) تأثيرا مباشرا، نلمسه من خلال التغيير في الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية. بينما تؤثر السياسة النقدية على المداخيل بصورة غير مباشرة ، من خلال التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لتغيير حجم الائتمان وكلفته ، الذي يؤثر في النهاية على النشاط الاقتصادي ، ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي.
- 02 - السياسة المالية لها تأثير فعال في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي ، بينما تظهر فعالية السياسة النقدية في مواجهة الضغوطات التضخمية لقدرتها على امتصاص الفائض من السيولة.
- 03 - السياسة النقدية تتمثل في البنك المركزي، أما السياسة المالية فهي تعكس سياسة السلطة التنفيذية(الحكومة) والسلطة التشريعية(البرلمان).
- 04 - تأثير السياسة المالية يحتاج إلى فارق زمني حتى تتحقق فعاليتها، والعكس نجده عند السياسة النقدية ( التغيير في سعر الفائدة، معدل إعادة الخصم...الخ).

التنسيق بين السياستين بات أكثر من ضرورة لتحقيق التوازن من جهة ، وتقادي التأثير السلبي لإحدهما على الثانية من جهة أخرى ، مما يتطلب الكفاءة في اختيار الوقت المناسب والمجال المناسب.

على الرغم من الجدل القائم بين أنصار السياستين المالية بقيادة Walter Heller والنقدية بزعامة Milton Friedman حول أي السياسة الواجب اعتمادها لتأطير الاقتصاد.

السياسة النقدية والمالية في الجزائر (1990 – 2009):

الفترة: (1962 – 1989):

• إنشاء البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي في 13 / 12 / 62 بموجب القانون 144 / 62، إذ حل محل البنك الجزائري إبان الاستعمار، ويتمتع بأهم الصلاحيات التقليدية، فهو بنك الدولة والبنوك، متمتعاً بسلطة مراقبة توزيع القروض.

• الفترة من 1966 إلى غاية 1985 تميزت بتأسيس مجموعة من البنوك التجارية

العمومية: BNA، BEA، BADR، BDL، CPA،

• سلسلة أخرى من الإصلاحات أهمها:

– الإصلاح المالي: 1971 (بعد البنك المركزي عن مهامه الأصلية، وزير المالية هو الذي يحدد سعر الفائدة والعمولات).

– الإصلاح النقدي: 1986 استعادة البنك المركزي لصلاحياته (تطبيق السياسة النقدية).

– الإصلاح النقدي: 1988 استقلالية البنوك كمؤسسات اقتصادية عمومية.

مؤشرات مالية ونقدية، نتيجة الإصلاح الذاتي للفترة (86 – 89)

البيان	السنة	1985	86	87	88	89
النمو الاقتصادي السنوي	5.4%	1.3	0.8	2-	3.4	
رصيد ميزان المدفوعات: مليار د	5.17	15-	+	—	—	
ج	11.8	10.9	0.3	—	—	
الديون الخارجية مليار \$	17.5	21	24.7	25.1	25.8	
سعر الصرف: دج/\$	5.03	4.71	4.84	5.93	7.61	
خدمات الديون الخارجية (مليار \$)	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01	
\$ خدمة الدين/ قيمة الصادرات	35%	62.6	55.5	80.3	69.5	
معدلات الاستثمار	26.7%	—	24.6	22	18.2	

حكومة حمروش وشرطية الهيئات الدولية:

جاء مشروع حكومة حمروش في 21 سبتمبر 1989، وأمامها أربع تحديات من الوزن الثقيل:

01 - توقيف التراجع المخيف في النشاط الاقتصادي ، وبعث النمو.

02 - حل عاجل للمديونية الخارجية

03 - إعادة التوازن لميزان المدفوعات

04 - آليات لضبط العمل السياسي وتحقيق السلم الاجتماعي

وفي غياب مصادر تمويل محلية أو تسهيلات أجنبية، اضطرت الحكومة إلى إبرام اتفاقيتين سريتين بين الحكومة والهيئات الدولية، على ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى: سنة 1989، قدم صندوق النقد 600 مليون \$، بينما قدم البنك الدولي للتنمية 300 مليون \$

المرحلة الثانية: بين سنتي (91 - 92)، قدم الصندوق 403 مليون \$، أما البنك فكان 350 مليون \$

وهي إصلاحات تتعلق بالنظام المصرفي والقطاع الصناعي كشرط التزمت به الحكومة (رسالتي النية والمذكرة).

المرحلة الثالثة: قرض بقيمة 350 مليون \$ قدمه البنك الدولي من أجل إدخال إصلاحات على الميزانية لتجنب العجز وتخفيض معدل التضخم من 30% إلى حدود 15%.

برنامج الاستقرار انطلق بتاريخ 89/05/31 إلى غاية 90/05/30 ، كان يتميز بتنفيذ صارم لسياسات إدارة الطلب، حيث خفض سعر الصرف بنسبة 260 % سنة 1991 مقارنة بسنة 1990.

نتائج البرنامج:

91	90	1989	السنة	البيان

2.2	1 -	3.4 %	النمو الاقتصادي
8.44	0.76 -	11.8 -	رصيد ميزان المدفوعات مليار د ج
18.13	8.93	7.61	سعر صرف الدينار/ \$
25	26.5	25.8	الديون الخارجية: مليار \$
9.37	8.89	7.01	خدمات الديون الخارجية مليار \$
72.7	66.6	69.5	خدمات الدين / الصادرات %

البحث عن التصحيح الهيكلي في إطار هيكلية الديون ( 91 - 93):

عملت كل من حكومة مولود حمروش، سيد أحمد غزالي، بلعيد عبد السلام على هذا النوع من الحلول.

مثل تشكيل الديون مع ايطاليا 2.5 مليار \$ ، ثم مع البنك الفرنسي " كريدي ليوني" بـ: 1.4 مليار \$ ، ثم 2 مليار \$ كقوائد للديون الفرنسية التي كانت في حدود 6 مليار \$ (سنة 93). وتسريح إعانة المجموعة الاقتصادية الأوروبية البالغة 400 مليون وحدة أوروبية .

### النتائج:

01 - ارتفاع خدمات الدين سنة 92 إلى حوالي 9.5 مليار \$، أي 80 % من إيرادات الصادرات.

02 - مخزون الاحتياطي 1.6 مليار \$، أي ما يعادل 03 أشهر

03 - معدل البطالة أكثر من 20%

04 - انخفاض الطاقة الإنتاجية إلى أقل من 50%

05 - التضخم 20.5%

06 - النمو الاقتصادي - 2.9%

07 - معدل الاستثمار كمتوسط للفترة 6.2 %

- 08 - الدعم الحكومي للسلع الأساسية بلغ 5 % من PIB  
سياسة إعادة الجدولة: (94 - 98)
- لماذا سياسة إعادة الجدولة؟ لأنه وبالإضافة إلى التحديات السابقة ، نذكر:
- 01 - تبعية غذائية تمثل 75 % من الكالوريات الحرارية المستوردة.
- 02 - مليوني (2) بطل
- 03 - عجز في توفير السكن قدر بـ: 2 مليون وحدة سكنية
- 04 - معدل نمو العمل السنوي يقدر بـ: 4% بمعنى توفير على الأقل في حدود 300.000 منصب شغل سنويا
- 05 - تبعية التصدير للمحروقات تفوق 95%
- 06 - مديونية خارجية تجاوزت سقف 25 مليار \$
- عدم قدرة الجزائر على الوفاء بالتزاماتها الدولية، ناهيك عن تلبية الطلب المحلي.
- وعلى هذا الأساس فقد شهدت سياسة إعادة الجدولة مرحلتين:
- الأولى: تمتد من أبريل 1994 إلى مارس 1995 ( اتفاقية ستاند باي)
- الثانية: من أبريل 1995 إلى غاية مايو 1998 ( اتفاقية تسهيل التمويل الموسع).
- للتذكير: صندوق النقد الدولي يهدف إلى تسوية الوضع النقدي للتبادل التجاري الدولي ، أما البنك الدولي ، فهو يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الدولية الخاصة.
- أولا : برنامج التثبيت ( الاستقرار الاقتصادي ) أبريل 94 إلى مارس 95
- الغلاف المالي: هو قرض بقيمة 2. 457 مليون وحدة سحب خاصة
- أهم أهداف البرنامج:**
- 01 - الحد من توسع  $M_2$  بتخفيض حجمها من 21 % إلى 14 % (94).
- معناه رفع أسعار الفائدة إلى مستويات عليا.
- 02 - تخفيض قيمة الدينار بنسبة 17 . 40 % ، كان ذلك في أبريل 94 ( \$1 / 36 دج) من أجل تقليص أسعار الصرف بين السوق الرسمية والسوق الموازية.

03 - استعادة وثيرة النمو، وتحقيق معدل مستقر في الناتج الداخلي الخام. وبالتالي امتصاص جزء من البطالة .

04 - العمل على تخفيض التضخم إلى أقل من 10 %

05 - رفع احتياطات الصرف لدعم القيمة الخارجية للعملة.

#### النتائج:

01 - تم التوصل إلى تحديد أسعار الكهرباء والحليب كل 03 أشهر

02 - تخفيض التضخم إلى حدود 29.5 % بعدما كان متوقعا 40 %

03 - تخفيض عجز الميزانية

04 - تخفيض قيمة الدينار الجزائري من 23.4 دج/ \$ إلى 35 دج/ \$

05 - ارتفاع مخزون العملة الصعبة ب: 1.5 مليار \$ مع نهاية 94 ليصبح المجموع

في حدود 2.6 مليار \$.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي (95 - 98):

دون الدخول في تفاصيل البرنامج نؤكد على أن أولويات أهدافه هي: إصلاح كل من المنظومتين المالية والنقدية. (برنامج الهيئات الدولية).

#### النتائج:

01 - من 95 إلى 97 تحقق معدل نمو متوسط ب: 4.13 %

02 - فائض في الميزانية العامة 1.35 % (96 - 97)

03 - انخفاض معدل التضخم كمتوسط للسنوات (95 - 97) إلى حدود 15.8 % ،

يكفي أنه بلغ مع نهاية 97 حدود 7 %

04 - تقليص المديونية ، خاصة خدمات الدين للسلع والخدمات من 82 % سنة 93 إلى 24

% نهاية 97

أما مجموع الدين الخارجي فقد وصل إلى 473.30 مليار \$ نهاية 98.

مرحلة الاستقرار الاقتصادي (2000 - 2014)

تميزت هذه الفترة بثلاثة برامج اقتصادية واجتماعية في غاية الأهمية.

الأول: برنامج الإنعاش (2000 – 2004) بغلاف مالي فاق 7.5 مليار \$  
 الثاني: برنامج دعم النمو (2005 – 2009) بغلاف مالي تجاوز 100 مليار \$ (مع  
 الأخذ بعين الاعتبار كل من صندوق الهضاب والجنوب في حدود 40 مليار \$).  
 الثالث: برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذ خصص له ما يناهز 286 مليار \$ .

سر نجاح البرامج في تحقيق الاستقرار

01 – الاستقرار السياسي والأمني

02 – عوامل مناخية: منذ مطلع سنة 2000 والبلد يشهد مناخ فصلي ساعد كثيرا على  
 تطور محاصيل القطاع الفلاحي ، ومياه الشرب ، إذ بلغ نمو الفلاحة سنة 2009 حدود 20  
 %

03 – الارتفاع المستمر لأسعار المحروقات بالرغم من تراجعها بداية من السادس  
 الثاني لسنة 2007 بحكم الأزمة العالمية ، ولكن سرعان ما عاودت الصعود.

04 – تطبيق سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية إذ تستحق سنة 2006 عن جدارة  
 نكرها بكل فخر واعتزاز ، لأنها ببساطة سنة مفصلية في تاريخ الديون.

05 – تطبيق سياسة صندوق ضبط الإيرادات، ذلك منذ مطلع سنة 2000.

06 – تطبيق مبدأ الحيطة والحذر في التعامل مع السياسة النقدية

07 – تطبيق سياسة إصلاحية تنصف أحيانا بالجريئة في مختلف القطاعات.

08 – العمل على توفير احتياطي من العملة الصعبة.

مؤشرات اقتصادية واجتماعية تؤكد تطور التوازن الاقتصادي:

برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي

04	03	02	01	2000	السنة
					البيان
5.20	6.80	4.10	2.10	2.40	PIB
3.60	5.90	4.20	4.50	1.50	PIB HH

72.30	77.30	79.69	77.30	75.29	معدل التبادل دج/\$
3.60	2.60	1.40	4.20	0.30	التضخم %
— 6.5 9	— 6.5 9	— 6.5 9	11 - 8	— 8.5 11.5	سعر الفائدة
21.82	23.35	22.64	22.57	25.26	الدين الخارجي (مليار \$)
26.40	35.03	42.05	41.90	47.23	% الدين / PIB
12.60	17.70	21.68	21.20	19.80	خدمة الدين / الصادرات
17.70	23.70	25.70	27.30	29.80	البطالة

برنامج سياسة دعم النمو: 2005 – 2009

1 •1	10	09	08	07	06	05	200 4	البيان
4 . 0	3.9 1	5.7 4	4.4 6	3.5 1	2.5 3	1.6	3.6	التضخم %
9 . 5	10. 0	10. 2	11. 3	11. 8	12. 3	15. 3	17. 7	البطالة %
—	4.0	3.9	4.2	4.8	5.6	17.	21.	المديونية الخ (مليار \$)



		21	82	89	12	192	821	
7 4	74. 41	72. 55	70. 90	69. 40	72. 70	73. 40	72. 10	معدل الصرف (د ج)
1 7 0	159	149	143	110	78	56	43	الاحتياطي (مليار \$)
3 . 9	3.6	2.4	3.3	3.0	2.0	5.1	5.2	% PIB
6 . 0	6.0	9.3	6.1	6.3	5.6	4.7	6.0	% PIB HH
-	2.9 0	2.8 1	2.5 1	3.6 2	7.0 3	16. 78	26. 03	% الدين/PIB
-	1.3 0	1.8 0	1.0 3	2.2 6	-	-	-	خدمة الدين/الصادرات

ملاحظة : PIB hh يقصد به الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

- قدر الدين العمومي الخارجي نهاية شهر جوان 2010 ب: 440 مليون \$.
- صندوق ضبط الإيرادات (FRR) تجاوز 63 مليار \$ لنفس الفترة.
- بالنسبة لسنة 2011 هي نتائج متوقعة.